أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها(دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين).

The impact of the application of fair value accounting on the basic qualitative characteristics of financial information and the obstacles to their application (study of a sample of accountants, financial managers and accountants)

أ. عياد السعدي
المركز الجامعي تيبازة

ملخص: هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان مخصص لعينة من المحاسبين والمدراء الماليين في المؤسسات الجزائرية و ومجموعة من الأكاديميين.توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تطبيق القيمة العادلة يرفع من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا بإجماع المستجوبين، كذلك عملية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية تصطدم بمجموعة من المعوقات والعراقيل أبرزها غياب سوق مالي نشط ونقص تأهيل الكوادر في المؤسسات.
الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، الموثوقية، الملاءمة، مستخدمو المعلومات المحاسبية.

Abstact: The study aimed to demonstrate the effect of applying fair value on the basic characteristics of the financial statements of Algerian institutions. In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire for the sample of accountants and financial managers in Algerian institutions and a group of academics. The application of fair value increases the degree of reliability and appropriateness of the accounting information contained in the financial reports of Algerian enterprises, The process of applying fair value in Algerian institutions also clashes with a number of obstacles, most notably the absence of an active financial market and the lack of training of cadres in institutions.
Keywords: Fair Value, Reliability,Relevance, Users of accounting information.

Résumé :Le but de cette étude est de décrire l'impact de l'application de la juste valeur sur les caractéristiques qualitatives fondamentales des états financiers des institutions algériennes, afin d'atteindre les objectifs de l'étude, le chercheur a distribué un design questionnaire Pour l'échantillon des comptables et gestionnaires financiers les institutions algériennes et un groupe d'universitaires.L'étude a révélé des résultats: application de la juste valeur augmente la fiabilité et la pertinence des informations comptables contenues dans les rapports financiers des institutions algériennes, le processus d'application de la juste valeur dans les institutions algériennes se heurte également à un certain nombre d'obstacles, notamment l'absence d'un marché financier actif et le manque de formation des cadres dans les institutions.
Mots-clés: juste valeur, fiabilité, pertinence, les utilisateurs de l'information comptable.

مقدمة:

تتعدد أسس القياس المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية إلى جانب التكلفة التاريخية وبدرجات متفاوتة أهمها: (الكلفة الجارية، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحقق،...) مع ذلك يبقى

أساس التكلفة التاريخية هو الأكثر استخداما والأكثر اعتمادا من قبل المؤسسات إلى جانب أسس القياس الأخرى.

لذلك فاختيار أساس القياس يعد العامل الرئيس في تحديد نوع النموذج المستخدم في إعداد القوائم المالية، خاصة وأن كل نموذج من النماذج الموجودة تحقق درجات مختلفة من الملاءمة والموثوقية، هذه النماذج توفر لنا قدرا معينا من إحدى الخاصيتين أو كلاهما وعليه فمهمة إدارة المؤسسة الموازنة بين الخاصيتين.

عادة، المؤسسات تهدف من خلال اعتمادها على منهج القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات بالقيمة الأقرب للواقع في تاريخ إعداد المركز المالي حيث تعتبر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة ذات أهمية نسبية بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية لذلك تم التحول إلى القيمة العادلة التي أصبحت أساسا ومقياسا هاما للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير الإبلاغ المالي أو **(معايير إعداد التقارير المالية الدولية)** ..

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تتجلى لنا إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية والتي تمثل عناصر الإشكالية:

- ما مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة بيانات القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على موثوقية بيانات القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ماهي أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العديد من المعوقات تحول بينها وبين التطبيق السليم للقيمة العادلة؛

3أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح **أثر القياس بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية** وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

-توضيح تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة بيانات القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ -إظهار تأثير محاسبة القيمة العادلة على موثوقية بيانات القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ -عرض أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

الإطار النظري للدراسة:

أولا:القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

1.تعريف القيمة العادلة وفرضيات قياسها:

يعرف معيار الإبلاغ المالي رقم **(ifrs13)13** القيمة العادلة على أنها:" السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالية".[1]

كما يرى أبو نصار القيمة العادلة بأنها:" القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية. والقيمة العادلة وفق هذا المعيار يتم قياسها لأصل أو التزام معين، وعلى المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار كذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول و الالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة، ومن الأمثلة على هذه الخصائص:

-ظروف وموقع الأصل- أي قيود إن وجدت على بيع أو استخدام الأصل.[2]

2. مزايا استخدام القيمة العادلة:

معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها مزايا عديدة أهمها:

- القيمة العادلة تعالج جانب من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية، وذلك لأنها تراعي القدرة الشرائية لوحدة النقد؛

-القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛

-استخدام القيمة العادلة في التقرير عن جميع العمليات والأحداث الماضية والحاضرة باتباع مدخل تقييمي واحد يحسن من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق؛[3]

-تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل :

- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.-إدارة وقياس المخاطر.-تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.[4]

3.محددات التقييم بالقيمة العادلة:

عمليا تواجه عملية تطبيق القيمة العادلة مجموعة من المحددات أهمها:

-في الأسواق غير النشطة، يمكن أن يؤثر المسيرون على الأسعار المتداولة وكذلك على الأسعار المدرجة، وبالتالي يسمح لهم بالتلاعب بتقديرات القيمة العادلة، حيث تصبح محاسبة القيمة العادلة تحسب وفق نموذج محاسبي، أي أن المؤسسات تفصح عن تقديرات أسعار السوق وليس أسعار السوق الفعلية، هذا يعطينا نموذج متذبذب بسبب نماذج التسعير الناقصة والتقديرات الناقصة من مدخلات النموذج؛

وعليه فإن وجود أسعار سوق نشط، محاسبة القيمة العادلة تقلل من الفرص المتاحة للمديرين للتأثير على البيانات المالية بممارسة سلطتهم التقديرية على مدى تحقيق المكاسب والخسائر من خلال توقيت مبيعات الأصول غير أن محاسبة القيمة العادلة تزيد فرص التلاعب عندما يتم تقديرها وفق نموذج محاسبي لمحاكاة أسعار السوق، لان المدير يمكن أن يؤثر على اختيار النماذج ومدخلات التقدير.[5]

4.سلبيات استخدام القيمة العادلة:

رغم مزايا تطبيق القيمة العادلة إلا أنها تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها ذلك أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجا متكاملا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي، ومن أهم هذه الانتقادات نجد: [6]

-أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية وبالتالي هناك رفض للتغيير؛

-عدم وجود أسعار في السوق لبعض الموجودات أو السعر في السوق لا يعكس السعر العادل؛

-ارتفاع الكلفة خاصة اذا تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة.

وكخلاصة لما سبق نجد أن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة يكمن في درجة موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها بالدفاتر وتدقيقها. يقتضي تقدير القيمة العادلة اتباع أسس قياس متباينة حيث تتعدد الطرق وتختلف أساليب تقديرها للأصول والالتزامات المالية، هذا ما يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

5. مبررات استخدام القيمة العادلة بديلا للتكلفة التاريخية:

إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي؛ لأنها لم تعد قادرة على إعطاء معلومات ملاءمة وموثوقة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها للأسباب التالية: [7]

-في حال استخدام مبدأ التكلفة التاريخية فان ذلك سيؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل ويعود ذلك لسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار،حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيمها بينها.

-إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة حيث تكون نتيجة الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.

6. أهمية القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة:

للقياس و الإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة نذكر منها ما يلي:

-إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية مقارنة مع التكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

-إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات ذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

-إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.

-إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها. [8]

7.التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم إلى ثلاث مستويات وهي:

أ.المستوى الأول للمدخلات: إن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة ويمكن للمؤسسة الوصول لهذا السوق في تاريخ القياس.حيث توفر الأسعار المعلنة في السوق النشطة مرجعا وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة، حيث يستخدم السعر في هذه الحالة لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله، مع استثناءات محدودة. [9]

ب.المستوى الثاني للمدخلات: تتمثل مدخلات المستوى الثاني في كل المدخلات التي لا تعتبر أسعارا معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول، أي هي المدخلات الأخرى بخلاف مدخلات المستوى الأول وتكون هذه المدخلات منسوبة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر او غير مباشر، تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

- أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار في أسواق نشطة؛

- أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة؛
- الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة ومنحنيات العوائد والفروق الائتمانية.[10]

ج.مدخلات المستوى الثالث: هي مدخلات للأصول أو المطلوبات والتي تستند إلى بيانات غير قابلة للرصد. وينبغي أن تستخدم هذه المدخلات غير قابلة للرصد لقياس القيمة العادلة وتعني عدم توافر مدخلات بالسوق قابلة للمقارنة مع الأصول أو الالتزامات الحالية الخاصة بالمؤسسة، حيث ترتكز طريقة التقييم هنا على التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية لإدارة المؤسسة وذلك بالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين من أجل تطوير قيمة تتصف بالعدالة.[11]

8. تقنيات تقييم القيمة العادلة

قدم معيار الإبلاغ المالي **(ifrs13)** توجيها بشأن استخدام أساليب التقييم عند قياس القيمة العادلة حيث يؤكد المعيار على ثلاث مداخل للتقييم وأنه يجب على المؤسسات استخدام إحدى تقنيات التقييم التي تتوافق مع واحد أو أكثر من هذه الطرق عند تقييم القيمة العادلة حيث أنه في بعض الحالات فإن استخدام أحد أساليب التقييم هذه تكون مناسبة وفي حالات أخرى قد يكون من المناسب استخدام أكثر من أسلوب للتقييم، لذلك عندما تستخدم المؤسسة أساليب التقييم، ينبغي عليها تعظيم الاستفادة من كافة البيانات ذات الصلة الممكن التأكد منها، والتقليل من البيانات الغير مؤكدة ذلك لأن الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر الذي يناسب بيع الأصول أو نقل الالتزام ضمن عملية منظمة.

هناك ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عمليات قياس القيمة العادلة نلخصها في الجدول الموالي:[12]

جدول رقم(01): أساليب تقييم القيمة العادلة

الاسم	الطريقة المستخدمة
Approche par le marché **منهج السوق**	يقوم بناء على الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تنطوي على الموجودات والالتزامات أو على مجموعة من الموجودات والالتزامات (حالة مؤسسة) المطابقة أو المشابهة(متماثلة)
Approche par les coûts **منهج التكاليف**	يعكس المبلغ (غالبا ما تسمى تكلفة الاستبدال أو الإحلال) اللازم مقابل الحصول على المنافع التي يقدمها الأصل موضوع التقييم.
Approche par le résultat **منهج الدخل**	تحويل مبالغ مستقبلية (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات) في مبلغ واحد (مخصوم)؛ حيث استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ في المستقبل • على سبيل المثال: تقنيات القيمة الحالية، ونماذج تسعير الخيارات، طريقة فائض الأرباح السنوية.

Source: Andrew Watchman: **Bulletin de nouvelles sur les IFRS Numéro spécial IFRS13, Évaluation de la juste valeur**, 2012,p 10.

9. متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة:

تشمل معايير القيمة العادلة متطلبات إفصاح واسعة النطاق والتي تنطبق على كل من قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة فالهدف من الإفصاح هو مساعدة مستخدمي البيانات المالية من :

-تقييم أساليب التقييم و المدخلات المستخدمة في قياس الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة في الميزانية على أساس متكرر وغير متكرر.

-تأثير قياسات القيمة العادلة المتكررة التي يتم تحديدها باستخدام المدخلات الغير قابلة للرصد (أي قياسات المستوى **3**) على الأرباح أو الإيرادات الشاملة الأخرى للفترة المشمولة بالتقرير.

يجب النظر في هذه العوامل من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك مبلغ وتفاصيل المعلومات، التركيز يجب أن يوضع على متطلبات الإفصاح المختلفة والمستوى المناسب من الإفصاح.[13]

10.تأثير غياب سوق مالي نشط على تقديرات القيمة العادلة:

في حال غياب سوق مالي نشط يبنى تقدير القيمة العادلة على توقعات بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية وعلى اختيار معدلات الخصم المناسبة حيث تعتمد هذه التقديرات على كل من افتراضات الإدارة وأخطاء القياس وهو ما يولد قدرة إخفاء سوء التقدير المتعمد والتلاعب في الأرقام .حيث يقر مجلس معايير المحاسبة المالية بوجود بعض قضايا القياس يجب حلها وأنهم يعملون على تطوير المزيد من التوجيهات والإرشادات فيما يتعلق بتقدير القيمة العادلة ووضع الضوابط المناسبة لذلك.

إذا كانت الأسواق نشطة وذات شفافية بالنسبة لجميع الأصول والخصوم، فمن الواضح أن محاسبة القيمة العادلة ستنتج لنا معلومات موثوقة ومفيدة في عملية صنع القرار. ومع ذلك، ونظرا لأن العديد من الأصول والخصوم ليس لها سوق نشط، فإن مدخلاتها وأساليب تقدير قيمتها العادلة تكون أكثر موضوعية، وبالتالي فإن التقييمات تكون أقل موثوقية[14].

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين:

1. الخصائص النوعية الأساسية:

وتشمل الخاصيتين التاليتين:

أ-الملاءمة:حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة وتعتبر المعلومات المالية ملاءمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما.[15]خاصية الملاءمة تشتمل على:

-القدرة على التنبؤ في المستقبل: يجب أن تساعد المعلومات مستخدميها وتحسن من قدرتهم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتقوم معلومات التقارير المالية بهذا الدور عبر الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية في القوائم المالية لفترتين متتاليتين كما يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور كذلك.

-التغذية الراجعة: هي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرار والمستخدمين على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة ومعرفة مدى صحتها وبالتالي تقييم نتائج القرارات المتخذة بناءا على هذه التوقعات.[16]

ب. الموثوقية(التمثيل الصادق): حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها.أي يجب أن تعبر عن المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة ومحايدة حيث لايجب أن تتحقق هذه الصفات كلها معا لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن فالتمثيل الصادق يقتضي أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.[17]

لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي:

-القابلية للتحقق:يتحقق هذا المفهوم عندما إمكانية التأكد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء فمثلا يتم التأكد من التكلفة المدفوعة للموجودات والتي تظهر في القوائم المالية بالرجوع إلى الفواتير أو العقد الخاص بها.

-الحياد: تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل إلى عرض حالة المؤسسة في أفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، حتى لا تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.[18]

-الصدق في العرض: يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى.بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ بمعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين المظاهر المراد التقرير عنها. فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل.[19]

2.الخصائص الداعمة(المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات المالية:

أ-القابلية للمقارنة: تعني المقارنة أن المعلومات المحاسبية للمؤسسة يتم إعدادها بطريقة تمكن من مقارنتها بمعلومات مؤسسات أخرى لنفس الفترة، كذلك ينبغي أن تكون متناسقة مع معلومات مماثلة لنفس الشركة لفترات سابقة حيث تزيد منفعة المعلومات الخاصة بالمؤسسة عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المماثلة في المؤسسة نفسها أو مع المؤسسات الأخرى.[20] لهذا فإن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة وتحديد الاختلافات بينها للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى، لهذا فإن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.[21]

ب-القابلية للتحقق: وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس المحاسبي باستخدام نفس أساليب القياس.أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا.[22]

جـ-التوقيت المناسب: يقصد بخاصية التوقيت المناسب توفير المعلومات في حينها فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار لذلك وجب توفيرها في الوقت المطلوب للوصول إلى قرار ملائم، أي توافر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، إن عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها يفقدها عنصر الملائمة.[23]

د- القابلية للفهم: حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها يجب احتوائها على حلقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين ذوي القدر المعقول من المعرفة المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات، لذلك فمهما كان التقرير على درجة عالية من الجودة إلا أنه في غياب عنصر القابلية للفهم يكون عديم النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونه.[24]

3-محددات استخدام الخصائص النوعية في ظل القياس بالقيمة العادلة:

أ-عتبة الموثوقية: درجة الموثوقية يمكن للمرء أن يعلق على هذه التدابير المستمدة سيتوقف على مدى التوافق بين أسعار المدخلات الملاحظة والقيمة المقدرة.

أخطاء القياس والنماذج المحددة بشكل خاطئ قد تضر بدقة التقديرات المشتقة، فالمدخلات غير القابلة للقياس والتي تحددها إدارة المؤسسة بشكل شخصي، تخضع لأخطاء

العشوائية وللمخاطر الأخلاقية، مما قد يتسبب في تحريفات كبيرة سواء في الميزانية أو في قائمة الدخل.[25]

ب- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية): إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا - أو تمثيلا- للواقع الفعلي.

د-ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة: لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر.(اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.[26]

4.الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة:

تعتبر معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث يمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملاءمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملاءمة وقدرًا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، فيأخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه في حال عدم وجود فروق مهمة عند التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا ما قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة ولذلك فإن افتراضات قيم عادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة قد يكون خطرا وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية حيث يتم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية.[27]

ثانيا: الدراسة الميدانية

1.مجتمع وعينة الدراسة:

استكمالا لما تم تناوله في الجانب النظري من الدراسة ولقياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومعرفة أهم المعوقات التي تعترض تطبيقها خاصة في البيئة المحاسبية الجزائرية، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والأكاديميين حيث وزعنا **50** استمارة استبيان استرجعنا منها **36** استمارة صالحة للدراسة والتحليل بنسبة استرداد بلغت **72%**؛ بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها بالاعتماد على برنامج*SPSS.

2. استمارة الدراسة:

تم صياغة الاستبيان استنادا إلى مختلف الجوانب النظرية التي تم عرضها من خلال هذا الموضوع في جانبه النظري حيث خصص القسم الأول للمعلومات العامة لعينة الدراسة من حيث نوع الجنس، المستوى العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، بينما تضمن القسم الثاني **(25)** عبارة مقسمة على ثلاث محاور.

3.تحليل العوامل الدمغرافية لعينة الدراسة :

من خلال الاطلاع على عناصر الجدول رقم(**02**) أدناه:

جدول رقم(02): العوامل الدمغرافية

المتغيرات		
الجنس	ذكر	أنثى

التكرار	22		14	
%	61.11		38.88	
المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	ماستر	ليسانس
التكرار	4	14	5	10
%	19.4	38.9	13.9	27.8
المركز الوظيفي	الإدارة العامة		المحاسبة والمالية	قسم المالية
التكرار	13		9	14
%	36.1		25.0	38.9
الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
التكرار	18		15	3
%	50		41.7	8.3

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS.

يتضح من بيانات الجدول رقم**(02)** أن ما مجموعه **28** فردا من المستجوبين يحملون شهادات عليا (4 دكتوراه و14 ماجستير)أي بنسبة مئوية تفوق**59**% وحوالي 50% منهم خبرتهم تتراوح بين 5 وأكثر **10** سنوات، وكذلك حوالي **64%** منهم يشغلون مناصب في قسمي المالية والمحاسبة والإدارة المالية بما مجموعه **23** فردا من عينة الدراسة كل هذه النسبة تدعم النتائج التي سيتم التوصل إليها ومؤشر جيد يدل على أهمية العينة وصدق إجاباتها حيث أنها عينة متخصصة ومن نخبة المجتمع.

4.اختبار فرضيات الدراسة:

1.4.ثبات أداة الدراسة: لقياس ثبات استمارة الدراسة استخدم الباحث معامل **ألفا كرونباخ** بغية التحقق من الاتساق والثبات الداخلي لمحاور الدراسة.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن معامل ثبات الاستبيان **ألفا كرونباخ** على مستوى محاور الدراسة بلغ **0.799** وهي نسبة كافية إحصائيا لاعتماد نتائج البحث ومما يؤكد صدق وثبات أداة الدراسة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

2.4.التحليل الإحصائي لأسئلة الاستبيان:

لتحديد درجات موافقة أو عدم موافقة المبحوثين على الأسئلة المطروحة عليهم، استخدما كلا من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وهذا لمعرفة **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**حيث قسمنا استمارة الاستبيان كما سبق وذكرنا أعلاه إلى ثلاث محاور متسلسلة ومترابطة فيما بينها وفيما يلي تفصيل متكامل لنتائج تحليلها الإحصائي:

1.2.4.المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور المتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

أ-استجابات أفراد العينة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): ملخص استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس المحور الأول:

المحورالاول		درجات الموافقة						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة		موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
		تك		78	154	38	47	7	
العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية بيانات القوائم المالية	%	24.07		47.53	11.72	14.50	2.16	3.740	0.525

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي .spss

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم03 بأن غالبية المستجوبين وبنسبة وصلت **71%**فوق المتوسط القياسي يرون أن تطبيق القيمة العادلة يساهم في زيادة موثوقية البيانات المالية للقوائم المحاسبية للمؤسسات الجزائرية حيث يوافق **24.07%** بان العلاقة كبيرة جدا

وما نسبته **47.53%** يرون أن .العلاقة كبيرة لهذا يمكن القول أنه: **عموما توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة والرفع من درجة موثوقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية حسب أراء عينة الدراسة** حيث بلغ متوسط الموافقة الإجمالي **(3.740)** بانحراف معياري قدره **(0.525)**، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الخامسة لسلم ليكرت ضمن المجال **(4.20-3.41)** التي تمثل صفة الرأي موافق.

2.2.4.المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور المتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

ملخص استجابات أفراد العينة موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): ملخص استجابات عينة الدراسة حول المفردات التي تقيس المحور الثاني:

المحور الثاني		درجات الموافقة					المتوسط الحسابي للمحور	الانحراف المعياري للمحور
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
علاقة تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية	تك	51	153	29	18	1		
	%	20.23	60.71	11.5	7.14	0.39	3.932	0.416

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي .spss

بيانات الجدول رقم**04** توضح أنه بشكل عام توجد **علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية** حيث يشير الوسط العام لجميع الفقرات الواردة في الجدول إلى **3.932** وهو مؤشر مرتفع حيث كانت إجابة **60.71 %** من المستجوبين ب"موافق" كما أجاب **20.23%** منهم ب"موافق بشدة".

3.2.4. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور المتعلق بمشكلات ومعوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية:

استجابات أفراد العينة موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): ملخص استجابات عينة الدراسة حول مفردات المحور الثالث:

المحور الثالث		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي للمحور	الانحراف المعياري للمحور
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
معوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	تك	121	144	37	19	3		
	%	37.34	44.44	11.41	5.86	0.93	4.114	0.480

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

بالنظر إلى الجدول رقم**05** يتضح وجود معوقات تحد من قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق القيمة العادلة الدولية إلى وسط مرتفع جدا بلغ **4.114** وبانحراف معياري قدر ب **0.480** حيث يجمع أغلب المستجوبين على وجود مشاكل عدة تحول دون تطبيق القيمة العادلة من طرف المؤسسات الجزائرية ؛كانت إجابة أكثر من **37.24%** من المستجوبين ب "موافق بشدة" و**44.44%** ب "موافق" أي أن أكثر من **81 %** منهم يتفقون على وجود معوقات تقف حائلا أمام تطبيق القيمة العادلة من الناحية العملية في المؤسسات الجزائرية

5.اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار العينة الواحدة**One-Sample t- Test** لتحليل أجزاء الاستبيان عند مستوى ثقة **(95%)** ومستوى معنوية **(5%)** قيم **T** لفرضيات الدراسة جاءت كما يلي:

1.5.نتائج اختبار الفرضية الأول: هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يبين الجدول رقم**(06)** نتائج اختبار ستودنت **One-Sample t- Test** للفرضية الأولى.

الجدول رقم (06): اختبار ستودنت **Test-t** لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الأول

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	المحسوبةT	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	Lower	Upper
الفرضية الاولى	8.462	35	.000	.74074	.5630	.9184

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspss.

من خلال الجدول**(06)** يتبين وجود علاقة طردية عند مستوى ثقة **(0.05)** بمتوسط حسابي لدرجة الموافقة بلغ **0.740**، بفارق ذي دلالة إحصائية عند قيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفرضية، لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة **T** عند هذا المستوى من الفرق **8.462** وهي اكبر من قيمة **T**الجدولية التي تساوي **2.030**، مما يعني وجود علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية، وعليه يمكن الاعتماد على المعلومات المبنية على القيمة العادلة من قبل مستخدميها.

2.5.نتائج اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

يبين الجدول رقم(07) نتائج اختبار ستودنت Test-t

الجدول رقم (07): اختبار ستودنت Test-t إجابات أفراد العينة للفرضية الثانية.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	Lower	Upper
الفرضية الثانية	13.446	35	.000	.93254	.7917	1.0733

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يتبين من بيانات الجدول**(07)** وجود علاقة طردية عند مستوى ثقة **(0.05)** بمتوسط حسابي لدرجة الموافقة بلغ **0.9325**، بفارق ذي دلالة إحصائية عند قيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفرضية، لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة **T** عند هذا المستوى من الفرق**13.446**وهي اكبر من قيمة **T**الجدولية التي تساوي **2.030**،بمعنى أفراد عينة الدراسة يوافقون على الفرضية الثانية للدراسة، وهذا يعني زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المبينة على قياس القيمة العادلة .

3.5.نتائج اختبار الفرضية الثانية:"تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العديد من المعوقات تحول بينها وبين التطبيق السليم للقيمة العادلة"

يبين الجدول رقم(08) نتائج اختبار ستودنت Test-t:

الجدول رقم (08): اختبار ستودنت Test-t إجابات أفراد العينة للفرضية الثالثة.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	Lower	Upper
الفرضية الثالثة	13.923	35	.000	1.11458	.9521	1.2771

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspss.

من خلال الجدول**(08)** يتبين وجود علاقة طردية عند مستوى ثقة **(0.05)** بمتوسط حسابي لدرجة الموافقة بلغ **1.114**، بفارق ذي دلالة إحصائية عند قيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفرضية، لصالح درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة**T** عند هذا المستوى من الفرق**13.923** وهي اكبر من قيمة **T**الجدولية التي تساوي **2.030**،بمعنى أفراد عينة الدراسة يوافقون على الفرضية الثالثة للدراسة، مما يعني وجود مشكلات ومعوقات تحول دون تطبيق القيمة العادلة من قبل المؤسسات الجزائرية وعليه فإن تسهيل تطبيق القيمة العادلة يتطلب تذليل تلك المعوقات من أجل التمكن من تطبيق القيمة العادلة وبالشكل الصحيح.

ثالثا:خاتمة الدراسة

تبين لنا من خلال دراستنا لمحاسبة القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أن:

ـاعتماد منهج القيمة العادلة يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك بشرط توفير الشروط الملائمة لتطبيقها كضرورة وجود سوق مالي كفء ونشط كذلك تهيئة البيئة المناسبة لتطبيقها في المؤسسات الاقتصادية، كما يعتبر العديد من مستخدمي التقارير المالية أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة مقياسا مفضلا كونها تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة وتوفر معلومات ذات جودة حول المؤسسة.

وفيما يلي استعراض حوصلة لأراء عينة الدراسة حسب فرضيات البحث:

- ✓ **تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصة الموثوقية:**

ـ تمكن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة ذات قيمة تنبؤية عالية تسمح بأخذ صورة حقيقية حول قيمة المؤسسة.

ـتطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية يرفع من درجة الموثوقية للمعلومات الواردة في قوائمها المالية.

ـتطبيق القيمة العادلة بالشكل السليم يعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية وهي أقرب للتعبير العادل عن المركز المالي للمؤسسة مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية.

- ✓ **تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملاءمة:**

ـمن خلال نتائج الدراسة تبين أن محاسبة القيمة العادلة تساعد في إصدار تقارير مالية في الوقت المناسب وتزيد من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات، حيث تعد مؤشرا ايجابيا لتقييم ممتلكات المؤسسة والتزاماتها. كما أم بياناتها أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية.

- ✓ **مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة**:

تواجه المؤسسات الجزائرية عند تطبيقها للقيمة العادلة العديد من المعوقات والمشاكل أبرزها:

ـ غياب سوق مالية نشطة وهو ما يؤثر على موثوقية القياس بالقيمة العادلة حيث يتم اللجوء إلى التقديرات الشخصية والتقييم الذاتي أو بالاعتماد على النماذج الرياضية مما يدخل الشك بخصوص مصداقيتها لدى مستخدميها.

ـغياب العنصر البشري المؤهل لتطبيق القيمة العادلة خاصة وان بيئة المحاسبية لا تزال غير جاهزة لتبني أسس ومبادئ القياس بالقيمة العادلة فهذه العوامل تعيق عملية التطبيق السليم للقيمة العادلة من طرف المؤسسات الجزائرية وتزيد من تكلفة وجهد تطبيقها.

ـعملية الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي كما نجد تعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعاجلة المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة وذلك بسبب أنها معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها.

الهوامش والإحالات

[1]- مجلس معايير المحاسبية الدولية : **معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، 2014، ص 824.

[2]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والتطبيقية**-، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2016، ص 825.

[3]- بيان زاهر عبد الغني عامر: **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القيمة العادلة للشركات الصناعية المساهمة الأردنية العامة**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2015، ص 27

[4]- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عايد مردان: **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف** التجارية،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية،العدد 25،الكوفة،2012 ص ص 229-230 **.**

[5] - Ray Ball :**international financial reporting standards (IFRS): pros and cons for investors**, accounting and business research, vol 36, university of Chicago,2006,p13.

[6]- أحمد محمد مصطفى المبيضين: تأثيرمحاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة الماليةالأردنية، جامعة آل البيت، الأردن، 2007، ص ص 41-42.

[7]- شهد موسى عبد الكريم الصرايره :أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية بيان الدخل الشامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء، الاردن، 2015، ص ص 24-25

[8]- محمد علي عبد الله، صالح حامد محمد علي: تحليل مدي ادراك المصارف السودانية لاهمية المحاسبة عن القيمة العادلة، مجلة الدراسات العليا،العدد 11، السودان، 2015، ص ص 258-259.

[9]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 828.

[10]- مجلس معايير المحاسبية الدولية : معايير اعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،مرجع سبق ذكره،ص 832.

[11] -International Accounting Standards Board (IASB) : **Norme internationale d'information financière 7 (IFRS 7), Instruments financiers** : informations à fournir, paragraphe 27A,p12.

[12] - Andrew Watchman : **bulletin de nouvelles sur les IFRS numéro spécial IFRS 13, évaluation de la juste valeur** , 2012,p 10.

[13]- PwC accounting and financial reporting guide : **Fair value measurements 2015**, global edition,2015,p30(pwc1-7).

[14] . **Ashford C. Chea,** Ashford C. Chea **: Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements**, international journal of business and social science, Vol 2, No 20;USA, 2011**, p13.**

[15] Donald E. Kieso,Jerry J.weygandt, TerryD.Warfield : **INTERMEDIATE ACCOUNTING16E**, 16th edition,John Wiley & Sons,2016,-pp 42-43.

[16]**.**مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة :**تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط2،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص19.

[17]-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[18] Gary porter, Curtis Norton : **using financial accounting information**, SouthWestern Cengage Learning, USA, 7 th ed, 2011, p61.

[19]**.**عباس مهدي الشيرازي : عباس، مهدي الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 202.

[20]**.** Walter t. Harrison Jr ,et Others.. :**Financial Accounting**,9th Edition, Pearson Education, USA,2015,p7.

[21]**.** أحمد حلمي جمعة: **نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010، ص 46.

[22]- محمد محمد ابو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[23]**.**طارق عبد العال: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 50.

[24]**.**دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج: **المحاسبة المتوسطة**، ط 2، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009، ص 68.

[25] - Dana Dvorakova :**Developments in Fair Value Measurement: Some IFRS 13**, View, Recent research paper WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS,issue 01,volume8, Romania ,2011,p155.

[26]- ظاهر القشي، حازم الخطيب: **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد02،الأردن، 2004، ص 14.

[27]- جميل حسن النجار**:أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية،المجلة الأردنية في** إدارة الأعمال، المجلد9، العدد3، الأردن،2013، ص ص 471-472.

*.SPSS: Statistical Package for Social Science(version IBM. SPSS statistics 23).